العرب
الثلاثاء 2020/08/18
السنة 43 العدد 11793

منتقدو الإمارات.. رؤية بعين واحدة

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

ليس شعب فلسطين استثناء في مسيرات الشعوب الساعية إلى استعادة الحقوق والظفر بالاستقلال الوطني. فلا يخلو تاريخ حركة تحرر من الإحباط والمصاعب وخيبات الأمل، على المستويين الذاتي والموضوعي.

في كل المنعطفات، كان الرهان على وحدة الشعب، وعلى قناعات الأجيال التي تتعاقب على حفظ الأمانة، وسد الثغرات التي ينفذ منها المحتلون ومن يساندونهم، لتكريس الفتن والنعرات ومشاعر الإحباط.

من بين ما سُمع من ردود الأفعال، بعد الإعلان عن الاتفاق التطبيعي، بين دولة الإمارات وإسرائيل برعاية أميركية، هناك ما يسترعي الانتباه لغرابته وعناصر الاشتباه في مقاصده، لاسيما ذلك الهجوم المكثف، الذي يركز على تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، وهو ليس طرفا في اتفاق تطبيع، ولا يمكن أن يكون طرفا.

خلال ثلاثين سنة أو أكثر حرصت القيادة الوطنية الفلسطينية على عدم القطع مع دول عربية أبرمت اتفاقات مع إسرائيل لكي لا تتُركها ساحة لإسرائيل تؤلب فيها على الشعب الفلسطيني

أي اتفاق تطبيعي، بالنسبة لهذا التيار، لن يكون حدثا سارا ما لم يكن محصلة اتفاق على تسوية تاريخية شاملة، وهذا الذي جعل التيار يكرر التذكير بشروط أي عملية من هذا النوع، وينوّه مرة أخرى إلى مرجعيات التسوية القابلة للحياة.

في السياسة الفلسطينية والعربية، ظلت خطوات التطبيع العربي مع إسرائيل مشروطة بالحل المتوازن، وليس أدل على ذلك من فشل التطبيع الشعبي، أو التطبيع الحقيقي، على الرغم من وجود اتفاقات تسوية منفردة، وقعتها مصر والأردن مع إسرائيل. فقد كانت الشعوب تستنكف عن التطبيع، بحكم نقص شروطه السياسية.

ومعلوم أن الدول العربية التي أبرمت اتفاقات منفردة مع إسرائيل، كانت تبرر ما فعلته بمسألة السيادة، وأن النظام السياسي يريد الاستفادة من العلاقات مع إسرائيل، ومساندة القضية الفلسطينية على طريقته. وعلى الرغم من أن مثل هذه الاتفاقات وتعليلاتها، لم تلق تأييد الفلسطينيين، إلا أنها لم تكن في أي يوم سببا في القطيعة مع الأقطار العربية التي ذهبت إلى هذا المنحى.

بل ما حدث هو العكس. فخلال ثلاثين سنة، كانت القيادة الوطنية الفلسطينية أحرص على عدم القطع مع الدول العربية التي أبرمت اتفاقات مع إسرائيل، لكي لا تترك ميادينها ساحة لإسرائيل تؤلب فيها على الشعب الفلسطيني، فيخسر الفلسطينيون كل شيء، دون أن يستطيعوا استعادة شيء من الزخم لقضيتهم إقليميا ودوليا.

معارضة أي خطوة عربية منفردة، حق لأصحابها، لكنها لن تتسم بالنبل، إن كانت من خلفيات غير وطنية، وإنما من تحيز مسبق لطرف على آخر، بحيث يتم التغاضي عن جنس العمل التطبيعي، وعما هو أشمل وأوضح وأكثر تفصيلا، عندما يتعلق الأمر بدول أخرى غير دولة الإمارات.

فعندما ننظر في غرائب الهجوم على تيار الإصلاح الديمقراطي ومؤسسه النائب محمد دحلان، يُستدل من خلال تصعيد الهجوم على الرجل وتياره، أن الحدث الإماراتي جاء فرصة سانحة وسعيدة، بالنسبة للفريق الذي يتظاهر بالغضب، ويعمل على تطيير الاتهامات التخوينية.

فقد رآها هذا الفريق، أو تخيلها، المناسبة التي ستساعده على تحقيق الهدف القديم الذي فشلت في تحقيقه الهجمات الضارية وتلفيقاتها، وهو التخلص من محمد دحلان وعزله، لمجرد كونه استعصى على من يريدون عزله، وأسس تيارا من الوطنيين الذين يطالبون باستعادة مؤسسات الكيان الفلسطيني الدستورية، وطي مرحلة الفساد والتفرد والإقصاء وإنكار الحقوق وجعل سلاح قطع الرواتب وإفقار العائلات، وسيلة لفرض الرضوخ على المواطنين.

جاءت عبارات هؤلاء، وكأن الحدث يفض للمرة الأولى العُذرية العربية بعمل غير مسبوق، وأن المسألة تتعلق بمحمد دحلان، وكأنه هو صاحب القرار في الدولة التي تستضيفه وتستضيف عشرات الألوف من الفلسطينيين.

واللافت أنهم في هذا السياق، كانوا متفائلين، لأن الاستهداف هذه المرة يمكن أن ينجح في ما فشل فيه الادعاء الأردوغاني بأن محمد دحلان كان يقف وراء محاولة الانقلاب في تركيا، بينما هو لا يعرف ذلك البلد.

هذه المرة يتعلق الأمر بالإمارات التي يعيش دحلان فيها، ويثابر من خلالها على تأمين مساعدات لشعبه. وبناء على ذلك فرحوا بالحدث ولم يحزنوا مثلما شعر بالحزن، الوطنيون الذين اعترضوا.

المفارقة الغريبة الثانية، أن تكتيكات الهجوم على تيار الإصلاح، تغاضت عن الحقيقة الراسخة، وهي أن لإسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة مع دولتين موصولتين بعصب القضية الفلسطينية، وأخرى ثالثة، وهي تركيا، التي تزايد على مصر والأردن.

معنى ذلك أن مسألة التطبيع العلني مطروقة منذ سنوات طويلة، ولم تكن تستفزهم، وبالتالي لا معنى للادعاء بأن القوم قد صُدموا، واستهجنوا أن يكون تبرير التطبيع، هو محاولة وقف العدوان الإسرائيلي وخدمة الشعب الفلسطيني.

لكن أم الغرائب، أن يأتي الهجوم والادعاء بالتطير والألم الكاذب والمرارة، من جانب الذين دافعوا عن التواطؤ الأمني مع إسرائيل، ولم يعترضوا على وصف عباس له بأنه مقدس، ولا على وصف حياة الفلسطينيين المقاومين بأنهم تحت "البسطار" الإسرائيلي.

منذ الخميس الماضي، بدأ المحتلون الإسرائيليون مناورة سخيفة، من خلال الصحافة، وبلسان نتنياهو نفسه، لكي يساعدوا الذين يريدون النيل من دحلان، ومن منتسبي تيار الإصلاح، بطريقة مخادعة قوامها امتداح دحلان، مع ذم عباس والتشكيك في قدراته الذهنية.

الهدف من ذلك واضح، وهو مساعدة الذين يريدون تثبيت الانقسام الفلسطيني، على إضعاف الرجل. فهؤلاء مستفيدون من الانقسام ويفرضون أنفسهم على المجتمع الفلسطيني ويحكمونه دون تفويض، بينما دحلان، في حقيقة أمره، لم يفكر في تجاوز الإرادة الشعبية، التي أعطته أعلى الأصوات في الانتخابات الأخيرة قبل خمسة عشر عاما.

من يتجاوزون الإرادة الشعبية، هم الذين يدمرون المؤسسات، ومن أبسط عناصر التأهل للعمل الوطني، احترام حق الناس في اختيار من يحكمونهم، ومن أبسط القناعات وأكثرها بداهة، أن الذي يقبل على نفسه وعلى شعبه النزول بالمظلة لكي يحكم، لا يكون وطنيا ولا صاحب قضية وطنية، وهذا ما يدركه محمد دحلان جيدا.

كان على نتنياهو أن يوفر على نفسه مثل هذه الألاعيب، وأن يركز على النجاة من السجن. فعندما يهاجم نتنياهو عباس يقف إصلاحيو فتح من تيار دحلان مع عباس، رغم كل ما فعل، ذلك لأنهم ناشطون وطنيون وماضون على ذات الطريق الذي سلكه مؤسسو حركة التحرر الفلسطينية. وهم ناشطون أيضا لاستعادة الجدارة والقوة لحاضنة الكفاح الوطني بشقيها منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

إن لتركيا علاقات واسعة مع إسرائيل، وقد جر النظام التركي وأتباعه السخرية على أنفسهم، عندما تغاضوا عن العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والتجارية بين أنقرة وتل أبيب. وكأنما الذي يهاجم الإمارات، قد فقأ بإصبعه عينه اليمنى، ولم ير بعينه اليسرى سوى الإمارات!

مشروع السلام الإماراتي.. نظرة أقرب إلى الواقع

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لم تتورط الإمارات يوما من الأيام، في سفك الدم الفلسطيني ولا في المتاجرة به وفي تحويل القضية إلى شعار للمزايدات السياسية، بل كانت دائما اليد التي امتدت بالعون والمساعدة للمواطن الفلسطيني، تطبطب عليه بصدق المشاعر الأخوية دون استغلال لظروفه.

الدولة المزدهرة على ضفاف الخليج، ليست في حاجة إلى دغدغة مشاعر أي كان، وإنما تبنت منذ نشأتها مجموعة من القيم، منها قيمة الواجب القومي والإنساني الذي لا تتردد في القيام به طالما استدعاها الظرف لذلك، وكذلك مبدأ التسامح المفضي بدوره إلى السلام، ليس كهدف نهائي وإنما كقيمة حضارية وثقافية تدفع نحو فعل سياسي قادر على تكريسه وترسيخه، وبذلك يكون السلام المنطلق والوسيلة والهدف.

نظريا، كانت القضية الفلسطينية، على مدى ثمانية عقود تقريبا، قضية كل العرب في المطلق، ولكن في الواقع تحولت إلى أصل تجاري للكثير من القوى في الداخل والخارج، وباسم الحق المقدس والثورة والشهداء تم التلاعب بالقضية في سوق المزايدات، وتعرض كل أصحاب المواقف السياسية الواقعية إلى الشيطنة.

ربما هناك اليوم من يذكر كيف قوبلت دعوة الحبيب بورقيبة لقبول فكرة التقسيم في عام 1965، وكيف تم تخوين السادات بعد اتفاقية كامب ديفيد في العام 1978، بل وكيف تعرض الزعيم ياسر عرفات إلى التشويه والتشكيك في وطنيته في مناسبات عدة إلى أن قضى محاصرا ومسموما في 2004، وكيف تم تقسيم الدول العربية إلى دول ثورية تقدمية، وأخرى رجعية.

لكن الأيام أثبتت أن ما سميت بجبهة الصمود انتهت بدولها إلى الخراب، وأن ما وصفت آنذاك بالدول الرجعية هي التي تجاوزت كل العواصف وأثبتت قدرتها على الصمود الحقيقي في وجه التحديات.

خلال السنوات الماضية، وخاصة منذ حرب الخليج الثانية، شهدت المنطقة العربية زلازل سياسية أدت إلى تحييد دور أغلب دولها الكبرى والمؤثرة، وتحولت القضية الفلسطينية إلى مرتبة ثانوية في ظل اتساع دائرة الصراع الذي تديره قوى إقليمية ذات أطماع معلنة في المنطقة وبخاصة تركيا وإيران.

وانشغلت الشعوب بالتجاذبات السياسية والأيديولوجية وبأزماتها الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة إفرازات ما سمي بثورات الربيع العربي، التي كان من بين أهدافها تعميم الفوضى الخلاقة والمزيد من تعويم القضية الفلسطينية، مقابل ترجيح كفة الإسلام السياسي في الوصول إلى الحكم.

استغل الإسرائيليون ذلك في التخطيط لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك أجزاء مهمة من الضفة الغربية المحتلة، بينها غور الأردن، بهدف تشكيل أرخبيل من جزر منفصلة مقسّمة، تحيطها إسرائيل بشكل كامل، وغير متصلة مع العالم الخارجي، وهو ما يعني القضاء على حكم إقامة الدولة الفلسطينية، خصوصا وأن المساحة المزمع ضمها تصل إلى 30 في المئة من الضفة الغربية.

في يونيو الماضي، قال سفير دولة الإمارات بالولايات المتحدة يوسف العتيبة في مقاله المنشور على صفحات "يديعوت أحرونوت" والموجه بالأساس للنخبة السياسية والرأي العام الإسرائيليين "حتى وقت قريب، تحدث القادة الإسرائيليون بحماس عن تطبيع العلاقات مع الإمارات والدول العربية الأخرى، لكن هذا الحديث يتعارض مع خطة الضم الإسرائيلية إذ أن إعلان الضم يشكل استيلاء غير قانوني على الأراضي الفلسطينية. إنه يتحدى الإجماع العربي، بل والدولي، في ما يتعلق بحق الفلسطينيين في تقرير المصير".

كان الموقف الإماراتي واضحا، وهو أن السلام يمكن أن يكون سلاحا هجوميا بالغ التأثير، علينا أن ندرك أن وجود الدولة العبرية في محيط معاد لم يمنعها من أن تتسع وتتطور علميا وصناعيا وعسكريا، وأن تتحول إلى قوة حقيقية لديها علاقات وطيدة مع أغلب دول العالم، بما في ذلك الدول التي يستند إليها ما يسمى بمحور المقاومة كروسيا والصين، وأن تؤثر في القرار الدولي بالشكل الذي يخدم مصالحها، وبالتالي فإن ما نأخذه بالاحتواء تحت راية السلام يمكن أن يكون أفضل بكثير من أن ننتظره من سياسة المقاطعة التي لم تقلب الموازين في يوم من الأيام.

الموقف الإماراتي جاء كذلك من فهم عقلاني لما يدور في الغرف المظلمة، فهناك قوى إقليمية كانت تتحرك في الخفاء لعقد صفقات مع إسرائيل تحت بند السلام مقابل التمكين للإسلام السياسي من السيطرة على المنطقة، الدور التركي في هذا المجال كان بارزا، والدور القطري يفضح نفسه من خلال تقسيم الصف الفلسطيني ومشروع الوطن البديل في غزة وسيناء الذي كان مطروحا على إخوان مصر قبل الإطاحة بحكمهم.

ومن خلال ربط الصلة بين قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية ومراكز النفوذ الإسرائيلية في الولايات المتحدة وأوروبا، أصبح اليوم الوضع أخطر، فالمشروع القطري التركي الإخواني يستهدف الجميع بغطاء أميركي متأثر بوجهات نظر إسرائيل المستفيدة من الفوضى المستدامة في المنطقة.

إن جر إسرائيل للسلام أفضل من الإبقاء عليها أداة واقعية أو افتراضية لتخريب ما تبقى من المنطقة العربية، ويعرف الإسرائيليون أن السلام الحقيقي الفعلي لن يتحقق إلا بما تدعو إليه الإمارات وشقيقاتها من دول الاعتدال من ضرورة الإسراع بحل القضية الفلسطينية، اعتمادا على أي صيغة واقعية تحترم حقوق الشعب الفلسطيني، وتنهي صراع المظلوميات الدينية التي لا يستفيد منها سوى المتطرفين من كلا الجانبين.

إذا كان على العقل العربي أن يستفيق من غفوته فهذه فرصته.. طريق السلام هو الذي سيقطع الطريق أمام المشروع الصفوي الذي يتخذ من عدائه المزعوم لإسرائيل وسيلة للتغلغل في المنطقة

للأسف، يرفض بعض العرب الاعتراف بالواقع المرير الذي تمر به أمتهم؛ نصف الدول تقريبا منهارة أو فاشلة أو على باب الإفلاس، العلاقات البينية شبه منعدمة، الود مفقود والكراهية قائمة، والأطماع الإقليمية تحولت من خواطر في نفوس الفرس والطورانيين إلى احتلال فعلي.

لا أحد يتنكر اليوم لحقيقة الاحتلال التركي لشمال غرب سوريا وشمال غرب ليبيا واستباحتها لجزء مهم من شمال العراق، وبحثها عن موطئ قدم في اليمن عن طريق حضور بارز في القرن الأفريقي، واختراقها أمن الخليج بقواعد عسكرية معلنة في تابعتها قطر، واعتمادها على قوى الإسلام السياسي كحصان طروادة في التدخل في سياسات أغلب الحكومات أو التآمر عليها.

وفوق كل هذا، فإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لا ينفي ذلك، بل يعلن صراحة أنه يتدخل هنا وهناك لحماية إرث أجداده، ولخدمة مصالح بلاده على أبواب ذكرى مرور قرن على اتفاق الإطاحة بالخلافة العثمانية التي يبشر الإخوان من ناحية عقائدية دينية، والأتراك من جانب قومي طوراني باستعادتها.

إيران هي الأخرى لا تزال تكشف عن أطماعها وسعيها لاستعادة نفوذها الإمبراطوري القديم؛ بالتدخل المباشر في العراق وسوريا ولبنان واليمن، أو من خلال التآمر على السعودية والدول الخليجية، ووقوفها إلى جانب الدور التركي في ليبيا، واستمرارها في التجييش الطائفي، وذلك عبر آليات مالية وإعلامية وثقافية ضخمة، تستغل شعار المقاومة لتجعل منه أداتها لاختراق العقل العربي المهيأ لاستقبال المؤثرات العاطفية، دون وعي بمخاطر المؤامرة التي تحاك ضده.

ويتجلى ذلك بشكل واضح في العراق المنتهك والمسلوب، حيث يدير نظام الملالي ميليشياته المتطرفة لقمع إرادة الأغلبية الساحقة من الشعب. جرائم الاغتيال التي تعرض لها ناشطون حقوقيون وإعلاميون خلال الأشهر الماضية ليست بعيدة عن الميليشيات المرتبطة تنظيميا وعقائديا بالمشروع الإيراني، وقبل ذلك كانت هناك الآلاف من الجرائم الموثقة في حق كل من يدافع عن عروبة العراق التي تتناقض تماما مع الحالمين باستعادة الإرث الصفوي خدمة للتوسع العنصري القومي الفارسي.

إذا كان على العقل العربي أن يستفيق من غفوته، فهذه فرصته. طريق السلام هو الذي سيقطع الطريق أمام المشروع الصفوي الإيراني الذي يتخذ من عدائه المزعوم لإسرائيل وسيلته للتغلغل في المنطقة، وأمام المشروع العثماني الطوراني الأردوغاني الإخواني الذي يجعل من التودد إليها في الخفاء حصان طروادة لاحتلال المزيد من الأراضي العربية. وهو الذي سيفتح المجال أمام حل للقضية الفلسطينية بدل أن تنتهي إسرائيل من ضم ما تبقى من أراض، بينما أصحاب القضية موزعون بين متاجر بها ومأزوم لأجلها وحالم ينتظر خيول الفاتحين التي لن تأتي أبدا لتصهل في القدس والجليل.